



Legal justifications for regulating campaign financing

Alireza Zare Shahne | Abdollah Baharloui

Received: 28/2/2024 | Received in revised form: 15/9/2024 | Accepted: 12/5/2024 | Published online: 6/1/2025

Abstract

The corruption problem in elections is an important and tied to democracy issue. There is a more coherent legal system about direct corruption of dirty money and the need to fight it. The main issue is combating corruption is the influx of resources generated by non-corrupt practices that lead to elections. There are several issues that can be identified in the recent corruption case; First, corruption due to the influence of contributors on candidates and second, the issue of candidates extortion from people who, despite being a bit out of mind but exists in practice. This article will attempted to discuss as much as possible the different aspects of the issue and the nature of corruption in election campaign finance.



Keywords: Corruption, Election Campaign Finance, Finances, Extortion, contributors Influence.

[—] Department of Law, Faculty of Law, Farabi School of Tehran University, Qom, Iran (Corresponding Author). Email: zare Shahne@yahoo.com.

[—] Assistant Professor at the University of Judicial Sciences, Tehran, Iran. Email: abdollahbaharloui@gmail.com.

■ Zare Shahne, A.R. & Baharloui, A., (2024) Legal justifications for regulating campaign financing. *Legal studies for Islamic Contries*, 1 (2) 24-49. Doi: <https://doi.org/10.22091/icem.2024.10467.1034>.



المبررات القانونية لتنظيم التمويل الحملات الانتخابية

علي رضا زارع شحنة^{ID} | عبدالله بهارلوي^{ID}

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٢/٢٨ | تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤/٩/١٥ | تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٥/١٢ | تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٦

المستخلص

إن قضية الفساد الانتخابي مهمة ومرتبطة بالديمقراطية. هناك نظام قانوني أكثر تماسكاً فيما يتعلق بالفساد المباشر الناتج عن الأموال القذرة والحاجة إلى مكافحته. القضية الأساسية هي محاربة الفساد في دخول الموارد الناتجة عن المساهمات التي يتم توفيرها بوسائل غير فاسدة وتؤدي إلى الانتخابات. فيما يتعلق بالفساد الأخير، يمكن تحديد العديد من القضايا؛ الأول هو الفساد الناتج عن التأثير المؤثر على المرشحين، والثاني موضوع ابتزاز المرشحين من الشعب، والذي يبدو للأسف بعيد المنال ولكنه موجود عملياً و بهدف الاشراف على كفه جوانب البحث تم كتابه هذا المقال وفق المنهج الوصفي و التحليلي ، سُبُذِل محاولة للبحث ودراسة حول الأبعاد المختلفة للقضية وطبيعة الفساد في تمويل الحملات الانتخابية قدر الإمكان و في النهاية التوصل إلى عدد من النتائج و من أهمها أنّ هذه المبررات تشمل جميع المصادر الانتخابية، بما في ذلك المصادر الفاسدة وغير الفاسدة. منع المصادر الفاسدة من دخول الانتخابات يعود إلى طبيعتها وجذورها الفاسدة، أما في حالة المصادر غير الفاسدة فهو منع العلاقات القائمة على التعويض.



الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، الفساد، تمويل الحملات، المنابع المالية، المساعدة المالية

قسم الحقوق، كلية الحقوق، مدرسة الفارابي، جامعة طهران، قم، إيران. (مؤلف المسؤول) | zaresahne@yahoo.com6

أستاذ مساعد بجامعة العلوم القضائية، طهران، إيران. | abdollahbaharlui@gmail.com

زارع شحنة، علي رضا؛ بهارلوي، عبدالله. (٢٠٢٤). المبررات القانونية لتنظيم التمويل الحملات الانتخابية،

البحوث القانونية للدولة الإسلامية. ١ (٢)، ٢٤-٢٩. Doi:

https://doi.org/10.22091/jcem.2024.10467.1034

المقدمة

تعد مسألة مكافحة الفساد من أجل القضاء عليه أو دفعه حد الامكان من أجل ضمان سلامة الانتخابات، مع الحفاظ على المساواة وتطويرها، من الركائز الأساسية لمنهجية تمويل الحملات أو تحسينه. قضية التنظيم لمنهجية تمويل الحملات حصلت بعد السؤال عن نفوذ منابع القدرة من الأموال الملوثة وكذلك المصالح الاقتصادية للشركات والمؤسسات الأخرى والأفراد في الانتخابات، والخوف من أن تصبح القضايا اللاحقة حرجة و التحصيل على الأموال والوظائف بوسائل غير مشروعة، وبالطبع الفساد، يستدعي جذب انتباه الجمهور إلى هذه القضية. على الرغم من أن المشاركة السياسية كانت لا تزال عالية ، إلا أن ثقة الجمهور وشرعية النظام الديمقراطي كانت في خطر شديد. (Grossman, 2003: XI) لقد كان وراء مثل هذه الأحداث أن قَدَّم السياسيون والمحامون أسباباً وجيهة لتنظيم تمويل الانتخابات. لم تكن الجهود ترمي إلى وضع نظام مثالي، بل كانت تهدف إلى منع تكرار العواقب الوخيمة للفساد وتبعيده. في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، قام أساتذة القانون بتفسير الحقوق المنصوص عليها في الدستور ووضعوا الأساس لتغيير الأنماط السابقة لضمان التدفق الحيوي للديمقراطية.. (Pasqual, 2008: 624)

الف) مفهوم الفساد في الحملات الانتخابية

فيما يتعلق بتعريف الفساد في الحملات الانتخابية، فإنَّ تعدد المسارات التي قد يدخل المال من خلالها إلى السياسة لا يعقّد تعريفه فقط، بل تكون أيضاً السيطرة العملية صعبة. (استفنهارست و آخرون، ١٣٩٦: ٣٠٢) لأنه بمجرد إغلاق مجرى واحد، ستحل محله طرق أخرى. (Pinto-Duschinsky, 2003: 69) للفساد معنى واسع وله معان ومفاهيم متعددة وفق موضوعات مختلفة. بحسب موضوع النقاش الحالي، فإن الفساد المقصود ليس الفساد في موضوع خاص كالفساد الأخلاقي وما في

حكمه، بل الفساد العام والحكومي، وهو: الفساد الإداري، والفساد القانوني، والفساد السياسي، والفساد الاقتصادي.

يشير الفساد في المجال العام والحكومة إلى محاولة الحفاظ على الثروة أو السلطة من خلال الوسائل القانونية والحصول على منافع خاصة على حساب المجتمع وما شابه. (راغفر، ١٣٨٧: ١١) وتشمل قضايا مثل الرشوة والاحتيال والابتزاز والاختلاس وما شابه ذلك. (A DiPiazza, 2008: 3) في تعريف البنك الدولي للفساد، يعني الفساد أيضاً إساءة استخدام سلطة وسلطة مسؤول أو هيئة حكومية لتحقيق مكاسب شخصية. هناك العديد من التعريفات الأخرى للفساد، والقاسم المشترك لجميع هذه التعريفات هو أن الفساد يتسبب في تجاهل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، أو يُنتهك حق فرد أو مجموعة أو يعطي للآخرين بغير حق. (فرچپور، ١٣٨٣: ٢٣)

فيما يتعلق بالتعريف الذي قدمه البنك الدولي، تجدر الإشارة إلى أنه من الواضح أن إساءة استخدام سلطة الحكومة ومنافعها ليس دائماً لتحقيق مكاسب شخصية فقط. بل يمكن أن يكون في مصلحة حزب معين وفكر سياسي أو طبقة معينة أو أصدقاء أو عائلة. لذلك، يشير الفساد إلى سلوك المسؤولين والموظفين العموميين الذين ينتهكون القواعد الإدارية المقبولة لمصلحتهم الخاصة، ويتأثر اتخاذ القرارات الإدارية بمصالحهم الشخصية أو علاقاتهم الأسرية وارتباطاتهم الاجتماعية. (هانكتينكتون، ١٣٧٠: ٩٠-٩١)

ستطبق هذه التعريفات فقط على المسؤولين الحكوميين ولن تشمل المنافسين غير الحكوميين. ومع ذلك، قد يستغل هؤلاء المنافسون سلطتهم بعد الفوز في الانتخابات للوعود التي حصلت بشرط التمويل. (استفهارث و ديكران، ١٣٩٤:

ب) مدى الفساد في تمويل الحملات الانتخابية

لفحص أنواع الفساد في تمويل الحمل ، يجب معالجة طبيعة موارد ومنابع الحملة. تعني طبيعة الموارد المالية طبيعة المصادر التي يتم من خلالها توفير الأموال والموارد و المنابع الأخرى. يمكن تقسيم الموارد المالية في هذا الصدد إلى نوعين مجازة و غير مجازة (المصرح به وغير المصرح به في القانون). في هذه المناقشة ، سيتم أولاً التعامل مع الموارد المالية غير المجازة ثم مناقشة الموارد المالية المجازة.

١- الموارد المالية غير المصرح بها كبوابة للفساد

يعتبر استخدام الموارد المالية غير المشروعة في الأنشطة السياسية من أهم مخاطر الحصول على المال في السياسة. بشكل عام، تندرج الموارد من العمليات غير القانونية في فئة المصادر غير المصرح بها لتمويل الانتخابات. وتشمل مصادر الرشوة والاختلاس والابتزاز والتهريب والبحث عن الريع والربا والفساد بشكل عام. أول وأخطر هذه المصادر هي مصادر تهريب المخدرات. يكمن خطر دخول الأموال من الجريمة المنظمة في السياسة في أنّ المندوبين وبالتالي النظام السياسي للبلد يتأثرون بمافيا الجريمة المنظمة ويتم تسهيل هذه الجرائم أو تجاهلها، وتشكل مخاطر بالغة الأهمية على صحة النظام السياسيين. مناقشة الموارد المالية من الجريمة المنظمة أو غير القانونية ليست مجرد مناقشة نظرية، بل هناك أمثلة عملية. حملات جيمي باز زامورا وإرنستو سومبر وإرنستو بيريز بالادارز (الرؤساء السابقون لبوليفيا وكولومبيا وبنما) خلال التسعينيات ليست سوى بعض الأمثلة البارزة لتأثير ونفوذ تمويل الاتجار بالمخدرات في الانتخابات. (Casas-Zamora and Zovatto, 2016: 19) هذه مجرد أمثلة قليلة على الأخطار التي ابتليت بها المكسيك وكولومبيا والبرازيل ، حيث تأثرت الأنشطة الانتخابية على كل شيء من الحملات الوطنية الكبرى إلى الانتخابات

المحلية. نظراً لأن بلدنا يقع في منطقة عبور للمخدرات، فمن المهم جداً معالجة هذه المشكلة وقد تم ذكرها أيضاً من قبل مسؤولي الانتخابات في البلاد.^١

لا يتطلب التبرير في حظر استخدام الموارد و المنابع بسبب الفساد مناقشة منفصلة حول موضوع التنظيم الضريبي للحملات الانتخابية. لأنه حتى إذا لم يكن هذا القانون محظوراً، فسيكون استخدامه محظوراً بموجب قوانين ولوائح أخرى. ومع ذلك، على الرغم من الحظر المفروض على تحصيل واستخدام الموارد و المنابع المالية غير المشروعة في قوانين وأنظمة أخرى، فإن أهمية مكافحة الأموال القذرة في الانتخابات بسبب تورطها في السلطة واستحواذها إلى حد ما خارج المجالات الأخرى، تزيد من دقة تحديد طبيعة التمويل الإعلاني.

٢- المصادر غير الملوثة كمصادر جديدة للفساد في الحملة الانتخابية

بمجرد تحديد التمويل غير المصرح به، سيتم السماح باستخدام الموارد الأخرى للحملات. لذلك و من أجل تجنب إطالة المطلب، ستمتنع عن التطرق إليها أكثر.

في قلب الجدل الدائر حول تنظيم تمويل الانتخابات من منظور مكافحة الفساد ، لم تكن المنابع الملوثة، بل هي موارد يتم توفيرها من خلال طرق غير ملوثة. هذه الموارد ستؤدي إلى الفساد من جهتين. الأولى من حيث تأثير المتعاونين على السياسيين والثاني ابتزاز المرشحين من الشعب.

٢-١- الفساد بسبب تأثير المتعاونين على السياسيين

يعكس التاريخ التشريعي المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية محاولة لمنع الأغنياء من التأثير على النواب من خلال دفع الأموال وتوفير موارد مالية أخرى أو موارد يمكن قياسها بالمال. (Pasquale, 2008: 603) انطلقت شرارة مثل هذه الحركة في الولايات

¹. <https://www.tasnimnews.com/fa/news/1393/12/02/660598/>

المتحدة من قبل أحزاب ثالثة وضعت قوانينها وتصريحاتها على أساس مصالح الناس العاديين لكسب الأصوات. (T. Leicht and Jenkins, 2010, 248) في انتخابات نيكسون، تبرعت جمعية الألبان الأمريكية بمليون دولار لإعادة تجديد الانتخابات لأنه قال إنه سيدعم صناعة الألبان وأسعارها. كما دفع منتجو الحليب في الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار لإعادة الانتخابات، والتي ارتفعت فيما بعد إلى ٧٠٠ مليون دولار. (S.Rep. No: 93-981, 1973: 671)

في مواجهة مثل هذه المدفوعات، ينظر الناس إلى السياسة على أنها ساحة معركة من أجل المال والثروة، وهي مجال عرضة للفساد. ومع ذلك، فإن الزيادة في تكاليف الإعلان تجعل المرشحين بحاجة أكثر فأكثر إلى المساعدة الآخرين. سواء كانت المساعدات عامة أو خاصة ومن أي شخص.

على الرغم من أن المقدمة تعكس قلقاً بشأن تأثير المساهمين وأموالهم على السياسة والسياسيين، ولكن مجرد القلق لا يمكن أن يكون مبرراً للتنظيم المالي للدعاية الانتخابية. لأن وضع القانون يحتاج إلى دليل إلى إصداره. من أجل اتخاذ قرار بشأن التنظيم المالي للحملة الانتخابية، يجب الإجابة على السؤال أولاً: ما هو الشاغل الرئيسي وما مدى جدية هذه المخاوف؟

يقيم الكثيرون تصرفات المندوبين على أنها لعبة أموال. واحدة من أكثر المشاكل وضوحاً فيما يتعلق بتمويل الانتخابات من قبل الشعب هي أن المساهمات ستعرض المساواة بين الناس للخطر. لأن الأغنياء لديهم فرصة أفضل في إغرائهم وشرائهم. (424 U.S. 1, 1976, at: 47-49) ولكن هل هذا هو الحال فعلاً؟

عند الإجابة على هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى أنه ليس المساهمات نفسها هي التي تسبب الفساد. بل إن عدم المساواة بين المواطنين الذين يقدمون المساهمات وغير المساهمين هو الذي يؤدي إلى الفساد، وهذا نتيجة لتأثير

المساهمين على السياسيين. أي أنّ عدم المساواة في التأثير سيؤدي إلى عدم المساواة في الوضع الاجتماعي والتمتع بالسلطة والظلم. لأن المواطنين الذين يُسمح لهم مشاركتهم بمساعدة ثرواتهم تحقيق رغبتهم بالمرشح، هم أكثر مساواة من غيرهم في الانتخابات ويتمتعون بامتياز خاص في المشاركة في الانتخابات؛ تتعزز كلماتهم وتتكرر بمساعدة وسائل الإعلام ويفقدون صوت الآخرين في صوته. سيكون لديهم وصول أسهل إلى المركز التنافسي وسيكونون أكثر استعداداً لقبول نواياهم وعلايقهم واهتماماتهم. (R. Nichol, 1989: 319) يسمى هذا بالبحث عن الربح بسبب الفوائد الكبيرة التي يمكن جنيها إذا فزت في الانتخابات، لذلك فمن المعقول جداً أن تنفق مجموعات الأقران مبالغ ضخمة من المال لكسب المزايا الخاصة. (باتلر، ١٣٩٧: ١٥) التهديد بالدفع الجامح للمساعدات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى تهديد الديمقراطية، والتقوى، والنقاء، والفضيلة المفترضة للسياسيين؛ كما أنه يسبب الظلم. هذا النوع من الفساد هو أكثر أنواع الفساد وضوحاً وانتشاراً في تمويل الحملات الانتخابية والذي يتبادر إلى الذهن قبل أي شيء آخر.

لكن ما الذي يسبب عدم المساواة الفاسدة؟ هل عدم المساواة في فرص الدفع يؤدي إلى عدم مساواة فاسدة محتملة في المساهمات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيتم حل الفساد إذا كان لدى جميع المواطنين فرصة متساوية في الدفع؟ في الأساس، هل هذا التفاوت قابل للحل؟

بعبارة صريحة، لنفترض أن عدم المساواة قد تم القضاء عليه وأن كل فرد لديه فرصة متساوية للدفع المالي للممثل. على سبيل المثال، يجب تنظيم القانون بطريقة لا تؤدي المساهمات إلى الظلم. إذا كان الأمر كذلك، فهل ستحل قضية الفساد؟ أم سيبقى الفساد مشكلة؟

يمكن القول إنه إذا كان لدى الجميع قدرة متساوية على المشاركة، ستقل فجوة التأثير بين التصويت و المساهمة بسرعة. (424 U.S. 1, 1976, at: 19-23) لأنه طالما أن الشركاء يدفعون فقط لمساعدة المرشح والمرشح يصرفها على الإعلانات فقط، فإن الفائدة الوحيدة المتبقية للمرشح هي جمع الأصوات وسيتم القضاء على قضية الفساد. (A. Strauss, 1995:144)

ومع ذلك، لا يزال يبدو أنه حتى لو تم إعداد الخطط بطريقة تتيح للجميع فرصة متساوية للمساعدة، فإن التأثير للمساهمات المفسدة سيظل يمثل مشكلة. لأنه أولاً، لن يساعد جميع الأشخاص المرشحين، وثانياً، سيساعد بعض المواطنين الآخرين أيضاً المرشح المنافس. لذلك، حتى في حالة وجود مثل هذه الخطة؛ مرة أخرى، لا يزال المرشحون مهتمين بجذب المساهمات وزيادتها بشكل غير صحيح بسبب تأثير الموارد المالية على الإعلان وزيادة فرصهم في الفوز بهذه الطريقة، ومن المرجح جداً أن يتابع المرشحون مطالب المساهمين. لذلك، فإن عدم المساواة في فرصة الدفع ليست قضية تؤدي إلى عدم المساواة. لذلك، ستبقى قضية الفساد قائمة ولن تحل مشكلة عدم المساواة المسببة للفساد.

وبالتالي، على الرغم من أن قضية الفساد تبدو وكأنها مدفوعات غير متكافئة بين المشاركين في الدفع والأفراد الآخرين، لا سيما أولئك الذين ساعدوا مرشحاً منافساً، فمن الأرجح أن يتابع المرشحين مطالبهم. لكن تجدر الإشارة إلى أن جذور مشكلة الفساد لا تكمن في عدم المساواة بين الناس. لأنه حتى لو كانت هناك خطة للقيام بذلك ولم تفشل الجهود المبذولة لحل مشكلة عدم المساواة، فإن قضية الفساد ستظل مشكلة. يقال إن السبب الرئيسي للفساد في العلاقات الثنائية المسببة لتعويض بين المرشحين والشركاء. (424 U.S. 1, 1976, at: 26-27) لكن هل العلاقات المتبادلة

القائمة على التعويض فاسدة دائماً؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا مثل هذا الادعاء بشأن الفساد؟ (مداح، ١٣٩٣: ١٩٩)

لا يدعي المرشحون أبداً أنهم لن يسعوا وراء مطالب ناخبهم. بل إنهم يدعون أنهم يوفون بوعدهم، (اسماعيل، حبيب نژاد، ١٣٩٦: ١٣٥-١٥٠)

ويتصرف الحكام بطريقة لازدياد عدد ناخبهم. في الواقع، تباع الحكومة سياساتها من أجل الحصول على المزيد من الأصوات (مداح، ١٣٩٣: ١٩٩)، وهذا أيضاً يشكل علاقة قائمة على المكافأة. يعني متابعة مطالب الناخبين كمكافأة على التصويت لهم. من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ناخبهم، يلبي النواب احتياجات ناخبهم المستقبليين والمحتملين. وبهذه الطريقة يحاولون كسب المزيد من الأصوات في فترة التمثيل من خلال تقديم البرامج واتخاذ الإجراءات من أجل البقاء في موقع التمثيل والاستفادة من بركاته.

يمكن القول أن المساعدة الدعائية تساعد المرشح فقط على التصويت والفوز. مع هذا الفهم، من الصعب الفصل بين إجراءات وقرارات النواب لإرضاء المساهمين السابقين والمستقبليين بجهودهم لإرضاء الناخبين السابقين والمستقبليين. F. Jordan, (2015: 1448)

في الواقع، إذا كانت المساهمات تساعد المرشحين فقط على الفوز؛ بعد ذلك، سيبدو النظام الذي يكون فيه النواب مسئولين أمام المساهمين بدلاً من مساءلتهم أمام الناخبين أكثر ديمقراطية من النظام الحالي المقبول. لأن الناخبين يوافقون على مرشح واحد أو أكثر من بين مجموعة متنوعة من المرشحين بصوت واحد فقط. (Gwartney and) Wagner, 1988: 9-10) لكن موضوع المساهمين أمر مختلف. لأنه إذا فعل المرشحون شيئاً ما ضد إرادة الناخبين، فإنهم يخسرون صوتاً واحداً فقط، لكن يمكن للمساهمين معاقبة المرشحين من خلال عرض المساعدة أو

عدم تقديمها. في هذه الحالة، لأن مساهمات الناس يمكن أن تعبّر عن مشاعر الناس، فإن نظام الرد على المساهمين أفضل من نظام الاستجابة للناخبين. ثانياً، يمكن المدفوعات الشعبية أن تشير إلى شدة ميل كل فرد نحو آراء مرشحه المفضل. يمكن لكل شخص الإدلاء بصوت واحد فقط في صندوق الاقتراع، والذي لا يمكن أن يشير إلى شدة الاهتمام بالمرشح الذي يختاره. بدلاً من ذلك، يمكن أن تشير مساعدة المرشحين إلى شدة اهتمام الشخص بالمرشح. (Tomes, p. Van houweling, 2008: 303)

تستند هذه الحجج إلى افتراض أنه بالإضافة إلى المساواة الحالية، فإن المانحين يقدمون المال للمرشح فقط للمساعدة في الإعلان وأن المرشحين لا يستخدمونه شخصياً.

لكن هل لا يستفيد النواب شخصياً من الانتصار في الانتخابات ومساهمة المساهمين مما يؤدي إلى فوزهم في الانتخابات، والدافع الوحيد للخدمة هو وجودهم في الدوائر. حتى لا يكون هناك حافز لهم لسداد مساهماتهم؟

يمكن رفض الافتراض أعلاه بالرجوع إلى نظرية الاختيار العام. في الآراء الكلاسيكية والنظريات التقليدية للعلوم السياسية، تم تحديد السلوك غير الواقعي وافتراضه للسياسيين ووكلاء القطاع العام الذين لا جذور لهم في حقائق الحياة العادية. (الواني، ١٣٧٨: ٦) وفقاً للبروفيسور فرانك ساروف، الأستاذ بجامعة مينيسوتا، فإن أولئك الذين نظموا الأمر كانوا محاصرين في كهف أفلاطون المجازي ولم يروا سوى ظل الحقيقة على جدار الكهف وكان عليهم الخروج من الكهف لفهم الحقائق حتي يشاهدوا العالم الحقيقي بأعينهم. (J. Sorauf, 1992: 60-97) تستند هذه النظريات في الغالب على "ما يجب أن يكون" أو "من الجيد أن تكون هكذا" ولا تنشأ من "الكائنات". في حين أنّ نظرية الخيار العام مأخوذة من النص الحقيقي للمجتمع

السياسي وتعكس الأداء العام للسياسيين ووكلاء القطاع العام ، وبتبعد من الحالات والأمثلة الاستثنائية، فإنها تقدم مطلباً من ما هو موجود وقائم على دوافع بشرية الموجهة. (الواني، ١٣٧٨: ٦)

يكن أساس نظرية الاختيار العام في السلوك الفعلي للوكلاء الحكوميين ومديري القطاع العام، ويشكك بقوة في الفكرة والتصور بأن سلوك السياسيين يصب في مصلحة المجتمع والجمهور، ويذكر بتهور ما إذا كان الناس في السوق أم لا، في المناصب السياسية أو العامة، عادة ما يتصرفون بنفس الطريقة: إنهم يسعون وراء مصالحهم الخاصة. (باتامور و آوتويت، ١٣٩٢: ١١٧)

السؤال الآخر هل النواب سيتأثرون بالمساهمين بعد فوزهم في الانتخابات. خلافاً لادعاء تأثير المال على أصوات النواب، قال البعض إن مثل هذه المزاعم ليست سوى أوهام وأن ما لعب في ذهن الجمهور من تأثير المال على الانتخابات ما هو إلا شك يصعب إثباته في الواقع، وقد قيل أن المال لا يلعب دوراً مهماً في تصويت المندوبين: أولاً ، الأشخاص المنتخبون للتمثيل لديهم آراء شخصية قوية حول مختلف القضايا. ثانياً، لا يتصرفون بشكل فردي بل داخل الحزب وقوائمه. ثالثاً، يتم اتخاذ قرارات المندوبين بشكل جماعي وليس عمل واحد أو أكثر من المندوبين. رابعاً، المال ليس الأداة الوحيدة التي تؤثر على السياسة. أيضاً، إذا كان للمال تأثير كبير على أصوات النواب، كان يجب أن يظهر نفسه على الأقل في عدد من الأمور الفنية التي كانت في المصلحة العامة، بحيث تكون أصوات النواب ذات فائدة قليلة للشعب. (V. 146, Pt. 6, May 10, 2000 to May 23, 2000: 8778) لذلك ، فإن الانتماءات الحزبية والأيدولوجية هي العوامل الأساسية التي يتكون منها تصويت النواب. ما يحقّر الناس على مساعدة المرشحين هو أنهم يمثلون وجهات نظرهم وليس أكثر. (Corrado, 1997: 107) وبالتالي، يمكن أن يكون المال جسراً بين

المرشحين والجهات المانحة ويؤثر على قراراتهم، لكن هذا لا يمكن مقارنته بعوامل مثل الدافعية وعمق وجهة نظر المشرعين في القضايا، والأيديولوجية، والبرامج، وحوافزهم الحزبية. (W. Nixon, 2001: 637)

على عكس الحجة الأخيرة في رفض الادعاء بأن المرشحين قد تأثروا بشركائهم، فإن بعض التحقيقات الأخرى تعتبر أيضاً عكس النتيجة المذكورة. (Woodrow Jr. and Keiser, 1987: 170-176) فيما يتعلق بالانتماء الحزبي للنواب، يجب القول أنه حتى لو قبلنا نتائج البحث السابق حول ممارسة النواب وفق القوائم الحزبية في دول أخرى، فإنه لا يزال ممكناً في إيران لعدم وجود نظام حزبي حقيقي ومرشحين يتمتعون بحرية أكبر في العمل يحتمل ان يتخذوا خطوات لحماية مصالح المؤيدين، و هذا الاحتمال أقوى بكثير من الأنظمة الحزبية. وبخصوص أسلوب اتخاذ القرار الجماعي للنواب، لا بدّ من القول إنه حتى لو تم قبول هذا الادعاء، فإن النواب ما زالوا يتمتعون بقدر كبير من حرية التصرف في التصويت، لأن التشريع يتكون من عدة مراحل. يتم إعداد الخطط من قبل المندوبين بأنفسهم، ويناقشها المندوبون في اجتماعات غير رسمية، ثم يطرحونها في لجان المندوبين، ويتم عقد مجموعات الضغط المختلفة على خطة، بالطبع من خلال النظر في هذه الخطوات، تزداد أيضاً احتمالية تأثير المرشحين في الأنظمة التي لديها أحزاب عادية. فيما يتعلق بالسعي وراء مصالح الشعب من قبل السياسيين، ينبغي أيضاً الرجوع إلى نظرية الخيار العام. وفق هذه النظرية، لا يضحي السياسيون ووكلاء الحكومة من أجل مصالح المواطنين، وسلوكهم يشبه إلى التجار ورجال الأعمال والحرفيين، ومثل غيرهم من الناس، يقدمون مصالحهم على مصالح الجميع. وهذا الامر ملحوظ في معظم أفعالهم. على الرغم من أن السلطات تسعى إلى تعظيم أرباحها ومصالحها الذاتية، فإن الحوافز مثل الشعور بالفخر بالوظيفة والولاء للحكومة والوضع الاجتماعي تجعل المسؤولين العموميين

ووكلاء القطاع العام يعملون أيضاً في المصلحة العامة و أظهروها بطرق متعددة. وهذه هي الحالات التي تربط المصلحة العامة بالمصالح الشخصية للسياسيين. (الواني، ١٣٧٨: ٨) من الصعب للغاية التمييز بين المصالح الشخصية للمرشحين واستفادتهم من إعادة الفوز في الانتخاب. يصبح هذا التمييز أكثر صعوبة عندما يلقي المرشحون أنفسهم في الصعوبة لإعادة انتخابهم. حتى الجهود العادية للمندوبين يمكن اعتبارها محاولة لكسب تصويت مكرر. لذلك، على الرغم من أن الحجة التي يمكن قبولها في رفض نفوذ المرشحين من الشركاء، إلا أن حجة المنافسين أقوى وببساطة تتحدي بقوة بنیان ادلة المجموعة الأولى.

ومع ذلك، في نظر الجمهور، فإن الفساد في القضاء في البلاد يمثل إشكالية أكثر بكثير مما هو عليه في أجهزة الحكومة.^١ لكن يبدو أن آثار الفساد على النواب أكثر ضرراً بكثير من تأثيرها على القضاة. لأن القضاة لديهم حافز أقل للحكم على أساس الرشوة. لأن منصبهم الوظيفي لا يتعرض للخطر بسبب مناصبهم غير الاختيارية ولا يحتاجون إلى انتخابات من حيث المبدأ. لذلك، إذا لم يأمن القضاة مصالح المرتشي في حكمهم، فلن يحدث شيء خاص لهم. بالإضافة إلى ذلك، حتى لو كان القاضي مسؤولاً منتخباً، فإن قراره في القضية سيعرض فقط أطراف القضية للخطر، وهم عادة شخصان أو أكثر، ولن يتم التضحية بمصالح الأغلبية لصالح شخص واحد أو أكثر. لذلك فإن القرار الذي يتخذه النواب بناءً على مقدار المساهمات يشبه الحكم الذي يصدره القاضي بسبب الرشوة، وللسبب المذكور ستكون الآثار أسوأ بكثير من حكم القاضي.

المشكلة التالية هي أن الفساد لا يترك مجالاً للآخرين ويحول الانتخابات إلى استعراض للناس في صناديق الاقتراع. بينما يتعين على المندوبين اتخاذ قرارات بناءً

^١. <http://www.transparency.org/cpi/2004/cpi2004.en.html#cpi2004>

على متطلبات المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات بناءً على التبرعات ليس أفضل من الرشوة.

لكن يبقى السؤال ما الفرق بين ارضاء المساهمين وارضاء ورفع حاجات الناخبين؟ من حيث المبدأ، يجب أن يستند قرار النواب الى عمل الحكومة، وهي متبعة وضمن المصلحة العامة، وليس على إرادة الناخبين أو شركائهم أو أي شيء آخر. بالطبع، يمكن القول أنه إذا تم تلبية إرادة الناخبين، وهم غالبية الشعب، فسيتم أيضاً خدمة المصلحة العامة، لكن هذا الرأي ليس مرضياً للغاية. حتى لو قبلنا هذا، فلا يزال يتعين علينا أن نجادل لماذا لا ينبغي للمندوبين السعي لتلبية مطالب المساهمين في قراراتهم. يبدو أن سبب هذا التمييز هو بين متابعة مصالح الناخبين والمساهمين في عددهم وسلطتهم.

التفسير الديمقراطي للمساواة هو نتيجة الجمع بين تكافؤ الفرص العادل مع مبدأ الاختلاف. بافتراض وجود إطار عمل للمؤسسات التي تطالب بالحرية المتساوية وتكافؤ الفرص، فإن توقعات الذين هم في وضع أفضل في المجتمع عادلة و صحيحة إذا كانت تلك التوقعات مجرد جزء من نظرة عامة تحسّن توقعات وترفع احتياجات أعضاء المجتمع الأكثر حرماناً. يدمر الهيكل الأساسي من خلال تقديم حالة خاصة يتم من خلالها الحكم على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. (الر، ١٣٨٧: ١٣٠)

لكن ما ورد لا يصدق من تأثير المال في السياسة، ولن تنطبق المساواة المفترضة. لنفترض أن أحد المرشحين يعتبر أن هناك قضية ما ضد مصالح عدد قليل من الناخبين ولصالح المصلحة العامة، هنا، إذا استمر المرشح وفقاً لخطة ولصالح المصلحة العامة، فلن يخسر سوى عدد قليل من الأصوات، لكن إذا أضرت بمساهميها، فلن تخسر أصواتهم فحسب، بل ستخسر عدداً أكبر بكثير من الأصوات بسبب تراجع قوتها الدعائية بقطع مساعدتها. لذا فإن العامل الأول هو فقدان

الاستقلال التمثيلي. ثانياً ، ستُعرض للخطر المساواة بين الناس على أساس المصلحة العامة.

تكون الاستجابة لرغبات الناخبين أو المساهمين في بعض الأحيان مقبولة وغير مقبولة في بعض الأحيان. في كل حالة من هذه الحالات (بافتراض أن مشكلة عدم المساواة قد تم حلها) ، لا يوجد فرق كبير بين ما إذا كان الشركاء هم من يحددون طريقة المرشحين أم أن الناس هم الذين يحددون طريقهم.

في نظام التي تكون فيه المساعدات الانتخابية حرة، تتوجه قرارات النواب إلى ما يزيد احتمالية إعادة انتخابهم. يتطلب حل هذه المشكلة توضيح المجالات التي يجب على النواب فيها الاستجابة لإرادة الشعب أو التصرف وفقاً لتقديرهم. في هذا البي ، يخشى البعض من الرشوة والفساد، ويطلب البعض الكشف عن التبرعات وأسماء المتبرعين من أجل تعزيز الديمقراطية من خلال توعية الجمهور بكمية التبرعات والناس الذين تبرعوا بها. يسعى البعض أيضاً لتحديد من المساعدة الخاصة. أخيراً ، يبحث البعض عن عمليات تدقيق أكثر صرامة للمرشحين لضمان صرف المساعدة والموارد الانتخابية في طريق الانتخابات.

٢-٢- الفساد الناشئ عن ابتزاز المرشحين

قضية الابتزاز والإسراف هي قضية تحظى باهتمام أقل في مباحث التنظيم المالي للإعلان. من الناحية الموضوعية ، يكون الإسراف والابتزاز في الجهة المعاكسة من المخاوف بشأن الفساد والذي يتجلى على شكل رشوة. الفرق بين الابتزاز والرشوة هو أنه في الرشوة، يتم تطبيق سلطة المساهمين على المرشحين ، ولكن في الابتزاز، يكون العكس هو الصحيح. أعني ، ها هم المرشحون الذين يجبرون الناس على المساعدة. (Lindgrent, 1993: 1695-8) يجبر المرشحون المنتخبون الأفراد

والجماعات الذين لا يرغبون في المساعدة، خوفاً من أنهم إذا لم يقدموا لهم المساعدة المالية، فسوف يتخذون إجراءات ضدهم. (Sitkoff, 2002: 1106)

على الرغم من أن هذا قد يبدو افتراضاً وهمياً، إلا أن هناك دليلاً على صحة ذلك. على سبيل المثال، يوفر شخص واحد التمويل لمرشح من كلا الحزبين. يمكن تحليل ذلك بهذه الصورة بأن يحاول فيها المتبرع شراء كلا المرشحين، أو في المثل الإيراني؛ لا يضع كل البيضات في سلة واحدة، ولا يهتم أي مجموعة ستفوز في الانتخابات. لكن هذا التحليل لا يبدو دقيقاً للغاية، لأنه كيف يمكن لشخص أن يشتري شخصاً عندما يعلم أن المرشح قد ساعد الطرف الآخر وربما يكرر نفس العمل في المستقبل؟

المسألة التالية هي زيادة المساعدة للمرشحين ذوو مناصب لمنصب المنافس. بالطبع، في هذه الحالة أيضاً، يمكن القول أن هذا يرجع أيضاً إلى شعبية الشخص الذي ذو المنصب أو بسبب نية التأثير عليه. لكن هذا التحليل له أيضاً عيبان. أولاً، إذا علم شخص ما أن ذو المنصب هو الفائز النهائي في الانتخابات، فما السبب الآخر لمساعدة خصمه؟ وثانياً، إذا كان ذو المنصب في وضع آمن، فلماذا يسعى لإرضاء مقدمي المساعدات المالية؟ في كلتا الحالتين، ان ثقة العامة ليست ضحايا للسلطات برشوة. بل، إن المساعدين هم من يقعون ضحية للسلطات، بأن يشعر الشخص أنه إذا لم يساعد المرشح، فسوف ينتقم منه. المسؤولون الذين يجمعون الأموال للإعلان بهذه الطريقة مجرمون. ولكن هناك أيضاً طرقاً يمكن للمرشحين من خلالها نقل نواياهم ضمناً إلى الأفراد واكتساب المنافع المالية بهذه الطريقة. في الواقع، يجب على السلطات ألا تهدد أحداً. حتى إذا لم يكن لدى المرشحين نية لاتخاذ إجراءات ضد المصلحة العامة، فقد تكون هناك مجموعات ستتأثر بقراراته خشية أن يفوز و يتخذ المرشح إجراءات ضدهم إذا لم يقدموا المساعدة للمرشح.

النقطة هنا ليست أن المرشح إما أن يسعى للانتقام ممن لم يساعده، أو حتى إذا كان ناوياً عليه يفعله أو لا. بل هو الخوف من الانتقام الذي قد يوجد في نفوس الناس ويلزمهم بمساعدة المرشح. هو عمل ابتزاز وفرض غير طوعي للمال على الأفراد ، وإضافة إلى تأثيره أو قلة تأثيره وشدته وضعفه على قرارات المرشحين فهو نوع من الابتزاز.

وتجدر الإشارة إلى أن كسب الأموال عن طريق الفساد والابتزاز ليسا مسألتين منفصلتين. (Lindgren, 1993: 1697) قد يشمل الإجراء كليهما. في الواقع، غالباً ما يكون الموظفون العموميون الفاسدون الذين يبيعون أنفسهم متهمون بالابتزاز. A. (Strauss, 1995: 154) تجبر الرشوة والفساد مسؤولاً حكومياً على فعل شيء لم يكن ليفعله لو لم يكن قد ارتكب فساداً، وفي الوقت نفسه ارتكب ابتزازاً لأن أفراداً وجماعات فعلوا ذلك حتى لا ينتقم منهم.

إن التمييز بينهما ليس لأنهما في فئتين، ولكن لتحديد تأثيرهما المختلفين، وهو أمر يدعو للقلق. الأثر المدمر للفساد على المصلحة العامة التي يسعى إليها المرشح وعدم الإنصاف الناشئ عن الابتزاز. (Lindgren, 1993: 1697) بشكل عام، يعد الابتزاز والإسراف في توفير منابع المالية للحملات الانتخابية من قبل المرشحين مصدر قلق مهم يجب أن يلاحظ عند تنظيم الحملات الانتخابية.

ج) ماهية الفساد الناشئ من المساهمة التطوعية

لا يوجد أدنى غموض حول طبيعة الفساد الناتج عن إجبار الناس على مساعدة المرشحين، ويمكن محاكمة مثل هذه الأعمال على أنها ابتزاز. واحدة من أكثر القضايا صعوبة التي نواجهها هي ما إذا كان تقنين المساهمات قانونياً أم لا. القضية الأساسية هي أنه إذا كانت المساهمة محظوراً أو مقيداً ؛ تحت أي عنوان يمكن تعقيب دفع الزائد للمرشحين؟ بموجب القانون، يعتبر قبول شيء من الآخرين للقيام

بعمل إداري رشوة. نظراً لتبادل الأموال، وكذلك العلاقة المتبادلة بين الشركاء والمرشحين، فقد قيل إن الفساد في هذا المجال لا يختلف كثيراً عن الرشوة، وهذا هو الشيء الأكثر شيوعاً الذي يُدعى بشأن الفساد في الحملات الانتخابية (F. Jordan, 2015: 1435-1437) لأن العلاقات المالية بين المرشحين والشعب ستتعرض لخطر جسيم بسبب تأثير بعض الناس على الانتخابات، وسيغري المرشحون ويشتركون من قبل موردتهم، وبدلاً من السعي وراء مصالح الناس، فإنهم يسعون إلى تلبية احتياجات ومصالح شركائهم. (W. Powell, 2014, 78-80)

هناك عدد قليل من الأشخاص الذين يعارضون تجريم الرشوة. وعلى وجه الخصوص، فإن الرشوة تضر بالمصلحة العامة للسلطات التي لها مصلحة عامة. تم تطوير العديد من القوانين واللوائح والموافقة عليها من قبل مختلف السلطات لمكافحة ومعاقبة الرشوة.

وفقاً للمادة ٦٥ من قانون العقوبات ، فإن قبول أي شيء من قبل موظفي الحكومة لفعل شيء أو عدم القيام به بأي شكل من الأشكال يعد جريمة. وبخصوص عبارة "... قبول أو عدم القيام بالعمل المتعلق بالتنظيم القضائي والإداري أو المجالس أو البلديات والمؤسسات، قبول المال أو الممتلكات أو سند الدفع أو التنازل المالي..." في هذا المقال، تحصر المادة الفساد في الاتفاق الصريح بين المرشحين والمانحين. المشكلة هي أن السلطات يمكن أن تتلقى المساعدة وإعفائها من الملاحقة القضائية دون وعد واضح بالتعويض. لذلك ، إذا قدم شخص ما مالاً لمسؤول منتخب لتمرير قانون لصالحه ، فإن كلا الطرفين قد ارتكب جريمة. ولكن من ناحية أخرى ، يمكن للمرء أن يقدم مساعدة مالية مكثفة لشخص ما دون موافقة صريحة ولم يرتكب أي منهم جريمة. يمكن للسلطات وأولئك الذين يسعون للتأثير على السلطات تشكيل مجموعات في نهاية المطاف لجمع الموارد.

ومع ذلك، لا يوجد فرق عملي بين الموافقة الصريحة أو الضمنية على تقديم شيء ما مقابل المساعدة في إعلان الفساد أو عدمه. بدون معركة جادة ضد هذه الممارسة، يمكن للعلاقات المالية بين المرشحين والمانحين أن تقوض ثقة الجمهور في الديمقراطية وقدرة المندوبين على اتخاذ القرارات التي يمكن أن تخدم المصلحة العامة على أفضل وجه. بالطبع، من المستبعد جداً عدّ الرشاوى من قبل ما لم يكن هناك دليل واضح على تبادلها. (Jason, 2007: 736-7) وطالما أن هذا يخضع لنص صريح بشأن المساعدة المستقبلية من قبل المرشح مقابل المساعدة المشروطة المتلقاة، فلا يمكن توقع توقفها. لأن المرشحين يمكن أن يشجعوا الناس ضمناً على المساعدة دون وعود صريحة.

لكن هل تجريم الوعد ضمني صحيح؟ يمكن القول، لعدة أسباب، إن تجريم مثل هذه المساعدات غير صحيح. أولاً، إذا اعتبرنا أن الوعد الصريح يعتبر كتابة أو مستنداً يتضمن تعويضاً، فإن تقنين هذا القانون يبدو عديم الفائدة ولن يعمل القانون عمله. لأنه، كما ذكرنا سابقاً، يمكن للمرشحين تلقي المساعدة دون إذن صريح. ثانياً، إذا جعلناها مشروطة بما سيعنيه التعويض في المستقبل، فإن تجريمهم سيثني الناس عن الدفع مقابل المساعدة. لأنه لا يمكن تحديد دقيق لها، وعلى أي حال، فإن تقديم المساعدة من قبل الناس وقبولها من قبل المرشحين يمكن اعتباره جريمة ويخضع للعقاب. حتى إذا لم يكن هناك اتفاق ثم انتفع المتبرع عن طريق المرشح بالصدفة، في هذه الحالة قد يُشتبه في وجود اتفاق بينهم أو ينوي المرشح التعويض عن المساعدة التي قدمها الشخص وستتم مقاضاة ذلك الشخص مرة أخرى. السبب الثالث هو أنّ سن مثل هذا القانون يمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة وكذلك تأثير السلطات القضائية على الانتخابات. وذلك لأن السلطات القضائية يمكن أن تعاقب مرشحاً منافساً بحجة تلقي المساعدة وتقديم وعد ضمني للناس بأنهم سيقدمون المساعدة المستقبلية لشركائهم ويتقاضون رشاوى منهم،

وكذلك الأشخاص كمقدمي رشوة. قد يرفض النواب أيضاً التقدم بطلب للحصول على المساعدة وقبولها خوفاً من أن يؤدي طلبهم للمساعدة إلى مسؤولية جنائية.

نظراً لوجود احتمال كبير بأن تكون الدوافع السياسية متورطة في ملاحقة المرشحين بذريعة تلقي الرشاوى، يجب على المرء أن يبحث عن طريقة لضمان الحياد عند مواجهة مزاعم الرشوة أو غيرها من وسائل الفساد. عدم وجود الضمان، سيتم التشكيك في المساواة والعدالة وستتخفف ثقة الناس والمرشحين في الانتخابات. إن الإصلاحات التي تسمح للسلطات بمقاضاة المرشحين لموافقتهم ضمناً على التعويض عن المساعدة لن تحل المشاكل القائمة فحسب، بل ستزيد من تعقيدها. سيتم اعتبار العديد من الأعمال السياسية جريمة إذا سُمح للسلطات بمقاضاة الأشخاص لتلقي المساعدة وعلى أساس أدلة ضمنية على اتفاق بين المرشح والمانح. بالنظر إلى الخلفية التاريخية لكيفية تمويل الإعلانات في إيران، فضلاً عن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ليس أمام المرشحين خيار سوى جمع التبرعات بشكل خاص. وبحسب قول أحد رؤساء البرلمان الإيراني، من "الطبيعي" تلقي المساعدة من قبل أعضاء البرلمان ، وأن أخذ الأموال من قبل النواب للمساعدة في الانتخابات كان ممارسة شائعة في جميع الفترات لأن النواب ليسوا بتجار با يكونوا قادرين على تحمل نفقاتها، أي النفقات اللازمة لانتخاباتهم ، فيحصلون على المساعدة من مكان ما ، وهذا واضح.^١

لذلك ، نظراً لحقيقة تجريم الاتفاقات الضمنية للتعويض عن المساعدة المتلقاة ، فمن المرجح أن تتم مقاضاة الأطراف المتنافسة من قبل السلطات في السلطة ، وسيصبح هذا أداة سياسية لقمع الخصم.

¹. <http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/-2a5ac5297d.html>

كما نوقش أعلاه ، على الرغم من أنه قد يتم تبادل المزايا وقد يطلب النواب التعويض لاحقاً، إلا أن هذه الأشياء لا تساوي المدفوعات بالرشاوى. لأن اعتبار هذه المساعدات رشوة تتطلب اتفاقية رسمية. لذلك تتضاعف المشكلة لأن المرشح المعني قد لا يكون له منصب على الإطلاق، لذلك إذا تمكنا من إثبات لقب الرشوة، فلا يزال لا يمكننا تقييد المرشحين الذين ليس لديهم منصب عام. على أي حال، تعتبر الرشوة جريمة خطيرة يعاقب عليها القانون الجنائي والإداري. ولكن هل الفرق بين المساعدة الدعائية والرشوة كبير لدرجة أنه لا يتطلب منهجة على الإطلاق؟

العدد التالي هو حظر تلقي الهدايا. هل يمكن أن نسمي تلقي المساعدة بمنع تلقي الهدايا؟ على الرغم من أنه يُحظر على الموظفين والمسؤولين تلقي الهدايا أو عقد صفقات مساومة، فمن الصعب أيضاً وضع الحظر تحت عنوان حظر الهدايا، والذي سيطبق فقط على المرشحين الذين لديهم منصب في الحكومة، باستثناء الآخرين و سيؤدي هذا إلى عدم المساواة بين المرشحين. كما أشار البعض إلى هذه المساعدات على أنها تسعى إلى تحقيق الربح ، بحجة أن: "الربح هو امتياز خاص يكتسبه الأفراد والجماعات المؤثرة من خلال التأثير على المسؤولين العموميين، ولكن للدليل ان الجوء إلى وسائل غير قانونية مثل الرشوة والابتزاز والتهديد للحصول على امتيازات خاصة قد تواجه المقاضاة، يحقق الباحثون عن الإيجارات هدفهم من خلال الوسائل القانونية مثل تقديم المساعدة المالية الإعلانية.» (خضري و رناني، ١٣٨٣: ٥١) لكن هنا نفس المشكلة و هو اشتغال و عدم اشتغال المرشح بوظيفة عامة.

وبالنظر إلى ما سبق، يبدو أن طبيعة الفساد في العلاقات القائمة على تعويض الرعاة والمرشحين ليست هدية لمسؤول حكومي و رشوة و ربح ، ولا يمكن منعها بالاعتماد على هذه الألقاب. بدلاً من ذلك، يجب إيجاد طريقة أخرى لإزالة أو تقليل التأثير المفسد لمثل هذه العلاقات. مثل هذا الحظر على هذه العلاقات لا ينبغي أن

يستند إلى قوانين أخرى وعناوين جنائية مصرح بها، بل يجب أن يتم إنشاؤه وفقاً للقانون الذي يتبع المنهجية أي قانوناً مستقلاً في تنظيم امور المالية المستفاد منها في الانتخابات.

النتيجة

يمكن طرح قضية مكافحة الفساد كأحد الأسس الرئيسية لنظام ضريبة تمويل الحملات الانتخابية بعدة طرق. الأول من حيث دخول الأموال الملوثة إلى الانتخابات، وهو موضوع ممنوعة دخول هذه الموارد ليس عن طريق قوانين تمويل الحملات الانتخابية ولكن عن طريق قوانين أخرى، والثاني من حيث الفساد بعد دخول المصادر المصرح لها بسبب المساهمين.

إن السبب المبرر لمنع نفوذ الموارد المالية غير المصرح بها هو منع نفوذ هذه الموارد إلى السياسة والتنمية والتحكيم والتشديد والتكرار والتسهيل للجرائم التي أدت إلى الاستحواذ على تلك الموارد. السبب المبرر لمنع التسلل إلى الموارد المرخصة هو أولاً منع العلاقات التعويضية التي تعرض المساواة بين الناس في السعي وراء احتياجاتهم ورغباتهم للخطر، وثانياً منع نهب الديمقراطية وتحويلها إلى أربطة فاسدة من المال والنفوذ.

إن طبيعة الفساد من المصادر الحديثة لا تشمل أي من أشكال الفساد المعروفة في المجال العام ، بما في ذلك الرشوة والهدايا ، لذلك يجب إيجاد حل آخر لمنعه. في هذا الصدد ، يمكن تحديد الحلول الثلاثة الرئيسية. الطريقة الأولى هي حظر مثل هذه الإجراءات من خلال اللوائح الخاصة بالحملة الانتخابية، والطريقة الثانية هي تجفيف جذور الفساد، أي اسباب تكوين علاقات قائمة على التعويض ، والطريقة الثالثة هي استخدام مزيج من الطريقتين المذكورتين أعلاه.

المصادر

۱- الفارسية

الف) الكتب

۱. استغفارست، ریک و دیگران، (۱۳۹۴)، نقش پارلمان در مبارزه با فساد، مترجمان: رضا وفايي يگانه و مريم آقا نصيري، مرکز پژوهش‌های مجلس شورای اسلامی، اداره کل برنامه ريزي و پژوهشي، اداره انتشارات و مجله.
۲. باتلر، ایمون، (۱۳۹۷)، مقلعه اي بر انتخاب عمومي، مترجمان: اباذر کريمي راهجدي و ميرهادي حسيني کندلجي، تهران، امير کبير.
۳. تام باتومور وويليام آوتويت، (۱۳۹۲)، فرهنگ علوم اجتماعي قرن بيستم، مترجم: حسن چاوشيان، تهران، نشر ني.
۴. رالز، جان، نظريه عدالت، (۱۳۸۷)، مترجمان: سيد کمال سرويان و مرتضي بحرانه، تهران، پژوهشکده مطالعات فرهنگي و اجتماعي.
۵. فوج پور، فرامرز، (۱۳۸۳)، موانع توسعه، بررسي فقر، تبعيض و فساد، تهران، موسسه خدمات فرهنگي رسا.
۶. هانکينکون، ساموئل، (۱۳۷۰)، سازمان سياسي در جوامع دستخوش دگرگوني، مترجم: محسن ثلاثي، تهران، نشر علم.

ب) المقالات

۷. الواني، سيد مهدي، (۱۳۷۸)، "نظريه انتخاب عمومي و ضرورت تحول در ساختار اداري"، فصلنامه مطالعات مديريت بهبود و تحول، دوره ۶، شماره ۲۴، ۲۳.
۸. محسن اسماعيلي و سيد احمد حبيب نژاد، (۱۳۹۶)، "مباني فقهي و حقوقي مقابله با وعده هاي انتخاباتي"، فصلنامه مطالعات حقوق عمومي، دوه ۴۷، شماره یک .
۹. خضري، محمد و محسن رناني، (۱۳۸۳)، "رانت جويي و هزینه‌های اجتماعي آن"، نامه مفيد، شماره ۴۵.
۱۰. راغفر، حسين، "اقتصاد سياسي فساد"، مجلس و پژوهش، سال ۱۴، شماره ۵۸.
۱۱. مدارح، مجيد، (۱۳۹۳)، "تحليل تجريبي پويائي مخارج عمومي در اقتصاد ايران"، فصلنامه پژوهش‌ها و سياست‌های اقتصادي، سال بيستم، شماره ۷۲.

ج) اسناد

۱۲. آيين‌نامه استخدامي سازمان حسابري، هيات وزيران، ۱۳۶۷.
۱۳. آيين‌نامه پيشگيري و مبارزه با رشوه در دستگاههاي اجرايي، هيات وزيران، ۱۳۸۳.

١٤. آيين نامه ي ارجاع كار به پيمانكاران، هيات وزيران، ١٣٨١.
١٥. قانون مجازات جرائم نيروهاي مسلح، مجلس شوراي اسلامي، ١٣٨٢.
١٦. قانون مديريت خدمات كشوري، مجلس شوراي اسلامي، ١٣٨٦.
١٧. قانون نظارت بر رفتار قضات، مجلس شوراي اسلامي، ١٣٩٠.
١٨. قانون نظارت مجلس بر رفتار نمايندگان، مجلس شوراي اسلامي، ١٣٩١.

٢- لاتين:

A) Books

19. A DiPiazza, Samuel, (2008), *Confronting corruption*, London, PricewaterhouseCoopers.
20. Casas-Zamora, Kevin and Daniel Zovatto (2016), *The Cost of Democracy* (Essays on Political Finance in Latin America), Washington, DC, International IDEA.
21. Grossman, Mark, (2003), Political corruption in America: An Encyclopedia of Scandals, Power, and Greed, California, ABC-CLIO, Inc.
22. D. Gwartney, James and Richard E. Wagner, (1988), *Public Choice and Constitutional Economics*, Stamford, JAI Press.
23. J. Sorauf, Frank, (1992), *Inside Campaign Finance: Myths and Realities*, Yale University Press.
24. Lehman Schlozman, Kay and others, (2012), *The Unheavenly Chorus: Unequal Political Voice and the Broken Promise of American Democracy*, New Jersey, Princeton university press.
25. T. Leicht, Kevin and J. Craig Jenkins, (2010), *Institutional Theory. In Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective*, New Yourk, springer.

B) Articles

26. A. Strauss, David, (1995), "What is the Goal of Campaign Finance Reform?", *University of Chicago Legal Forum*, Vol: 1995, Article 6.
27. F. Jordan, Brian, (2015), "Winner of American constitution society's national student writing competition", *journal of constitutional law*, Vol. 17:5.
28. H. Sitkoff, Robert, (2002), "Corporate Political Speech, Political Extortion, and the Competition for Corporate Charters", *University of Chicago Law Review*, Vol: 69.
29. Jason B. Frasco, (2007), "Full Public Funding: An Effective and Legally Viable Model for Campaign Finance Reform in the States", *Cornell law review*, Vol: 92.
30. Jones, Woodrow Jr. and K. Robert Keiser, (1987), "Issue Visibility and the Effects of PAC Money," *Social Science Quarterly*, Vol: 68.
31. Lindgren, James, (1993), "The theory, history, and practice of the bribery distinction distortion", *University of Pennsylvania law review*, Vol: 141:1695.
32. Michel, Tomas and Robert p. Van houweling, (2008), "Candidate positioning and voter Choice", *American political science review*, Vol. 102, No. 3.
33. Pasqual, Frank, "Reclaiming egalitarianism in the political theory of campaign finance reform", *University of law Illinois review*, Vol. 2008, No.2.
34. Pinto-Duschinsky, Michael, (2002), "Financing Politics: A Global View", *Journal of Democracy*, Vol: 13, No: 4.
35. R. Nichol, Gene, (1989), "Money, Equality and the Regulation of Campaign Finance", *Constitutional Commentary*, Vol: 9.
36. W.Powell, Linda, (2012), The influence of campaign contribution on the legislative process, *The Forum: A Journal of Applied Research in Contemporary Politics*, Vol: 11, No. 3.

C) Judgements

37. U.S. Supreme Court, *Buckley v. Valeo*, 424 U.S. 1 (1976).
38. US Supreme Court, *Nixon v. Shrink Missouri Government PAC*, 528 U.S. 377 (2000).

D) Reports:

39. Congressional Record, V. 146, Pt. 6, May 10, 2000 to May 23, 2000, Government Printing Office (GPO), Washington, D.C, 2000.
40. Final report of the senate selected committee on presidential campaign activities, S.Rep. No: 93-981, Feb.7.1973, Washington, U.S Government printing office, jun.1974.
41. The New York Times, Dairy Industry Gifts to Nixon Campaign Disclosed, DEC. 29, 1972.

D) Websites:

42. <https://www.khabaronline.ir/news/403089>
43. <http://www.transparency.org/cpi/2004/cpi2004.en.html#cpi2004>.
44. <http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/-2a5ac5297d.html>

Sources:

1- Persian:

a) Books:

1. Stephenhorst, Rick et al., (2015), The Role of Parliament in Combating Corruption, translators: Reza Vafaei Yeganeh and Maryam Agha Nasiri, Research Center of the Islamic Consultative Assembly, General Directorate of Planning and Research, Publications and Magazine Department.
2. Butler, Eamon, (2018), An Introduction to General Elections, translators: Abazar Karimi Rahjerdi and Mirhadi Hosseini Kandalji, Tehran, Amir Kabir.
3. Tom Bottommore William Outhwaite, (2013), The Culture of Twentieth-Century Social Sciences, translator: Hassan Chavoshian, Tehran, Ney Publishing House.
4. Rawls, John, A Theory of Justice, (2008), translators: Seyyed Kamal Sarvian and Morteza Bahraneh, Tehran, Research Institute for Cultural and Social Studies.
5. Farajpour, Faramarz, (2004), Obstacles to Development, A Study of Poverty, Discrimination and Corruption, Tehran, Rasa Cultural Services Institute.
6. Huntington, Samuel, (1991), Political Organization in Societies Undergoing Transformation, Translator: Mohsen Salasi, Tehran, Alam Publishing House.

b) Articles:

7. Alvani, Seyyed Mehdi, (1999), "Theory of Public Choice and the Necessity of Transformation in Administrative Structure", Quarterly Journal of Management Studies for Improvement and Transformation, Volume 6, No. 23.24.
8. Mohsen Esmaili and Seyyed Ahmad Habibnejad, (1997), "Jurisprudential and Legal Basis of Countering Electoral Promises", Quarterly Journal of Public Law Studies, Volume 47, No. 1.
9. Khazri, Mohammad and Mohsen Ranani, (2004), "Rent-seeking and its social costs", Nameh Mofid, No. 45.
10. Raghfar, Hossein, "Political Economy of Corruption", Majles and Research, Year 14, No. 58.
11. Madareh, Majid, (2014), "Empirical Analysis of the Dynamics of Public Expenditures in the Iranian Economy", Quarterly Journal of Economic Research and Policies, Year 20, No. 72.

c) Documents

12. Employment Regulations of the Audit Organization, Council of Ministers, 1988.
13. Regulations on Preventing and Combating Bribery in Executive Agencies, Council of Ministers, 1984.
14. Regulations on Referring Work to Contractors, Council of Ministers, 1982.
15. Law on Punishment of Armed Forces Crimes, Islamic Consultative Assembly, 1983.
16. Civil Service Management Law, Islamic Consultative Assembly, 1987.
17. Law on Supervision of the Conduct of Judges, Islamic Consultative Assembly, 2011.
18. Law on Supervision of the Parliament's Conduct, Islamic Consultative Assembly, 2012.